الأمم المتحدة

E/CN.6/2016/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 March 2016
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'': تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

الاستراتيجيات الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية

موجز الرئيس

١ - في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الستين للجنة المعنون ''تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة''، فتناولت موضوع الاستراتيجيات الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وتولت نائبة رئيس اللجنة، سيبيلا دوربوزوفيتش، إدارة النقاش. وشارك في حلقة النقاش كل من: أليخاندرا كورتشويلو (كولومبيا)، مديرة إدارة التنمية الاجتماعية والتخطيط الوطني؛ وجيمس هاينتز (الولايات المتحدة الأمريكية)، أستاذ الاقتصاد

290316 280316 16-04790 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحاصل على أستاذية أندرو غلين بجامعة ماساتشوستس، آمهرست؛ وفيلومينا إيفوا نياركو (غانا)، خبيرة إحصائية حكومية والرئيسة التنفيذية لدائرة الإحصاءات؛ وأنيتا نايار (الهند)، إحدى كبار المستشارين في مؤسسة داغ همرشولد؛ وسالي مويل (أستراليا)، المستشارة الرئيسية في الشؤون الجنسانية لدى وزارة الشؤون الخارجية والتجارة.

٢ - وقام المشاركون بتحديد الاستراتيجيات الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وسلطت المناقشة الضوء على أمثلة للممارسات الجيدة والدروس المستفادة والفرص المتاحة للتنفيذ التام والفعال والمعجل لمنهاج عمل بيجين في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وقدم ممثلون عن ١١ دولة من الدول الأعضاء وعن ثلاثة من منظمات المجتمع المدني مداخلات وطرحوا أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش.

٣ - وأشار المتكلمون إلى أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومنهاج عمل بيجين لا بد من مواءمته من أجل تحقيق تغيير متسق وسريع في حياة النساء والفتيات. ومن الأمور الملحة الاعتراف بأوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة التي تواجهها المرأة والحاجة إلى تحقيق المساواة الفعلية، بما في ذلك المساواة في النتائج والمساواة في التمتع بحقوق الإنسان. ولاحظ المشاركون أن المنظورات الجنسانية يجب إدماجها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها، كما سلطوا الضوء على طابعها العالمي.

الترتيبات المؤسسية الوطنية المراعية للاعتبارات الجنسانية وأطر السياسة العامة

٤ - تحتاج الحكومات إلى آليات وطنية قوية لتحقيق المساواة بين الجنسين وإلى ترتيبات مؤسسية لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد المشاركون على أن إشراك أصحاب المصلحة المتعددين أمر حاسم من أجل وضع سياسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. وأقر المشاركون بأن الوزارات القوية المعنية بالمساواة بين الجنسين يمكنها أن تدعو إلى اجتماع الوزارات الأخرى، بما في ذلك الوزارات المسؤولة عن التخطيط والمالية، كما يمكنها أن تعزز الشراكات القائمة. وقد شجعوا على إنشاء آليات مشتركة بين الوكالات وتعيين منسقين للشؤون الجنسانية من أجل وضع نهج مؤسسي منسَّق إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

٥ - وحدد المشاركون العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الظروف الملائمة لما سبقت الإشارة إليه، ومن هذه التحديات القيود المفروضة على التمويل، وغياب تحليل السياسات وتقييمها، وتبادل الممارسات الجيدة على نطاق محدود على الصعيد العالمي.

تمويل المساواة بين الجنسين وأطر سياسات الاقتصاد الكلي

٦ - شدد المشاركون على أن الإرادة السياسية والموارد المالية أمور حاسمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. فمن شأن هذا الاستثمار، إلى جانب سياسات الاقتصاد الكلي، أن يتيح ذلك النهج إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وناقش المشاركون أهمية تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية ودعم القطاع الخاص. ويمكن أن تشمل تعبئة الموارد المحلية فرض ضرائب تصاعدية، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب، بما في ذلك الضرائب الجديدة المفروضة على معاملات القطاع المالي وصادرات الموارد الطبيعية التي لا تحصَّل عنها الضرائب الكافية، وتحليل الميزانيات للوقوف على الآثار الجنسانية، وإعادة ترتيب أولويات النفقات المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧ - وتؤدي مشاركة المرأة في القوى العاملة دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار العميم، وينبغي دعمها من خلال توفير خدمة رعاية الأطفال والحماية الاجتماعية على نطاق أوسع. بيد أن النساء ممثلات أكثر من اللازم في العمالة المنخفضة الأجر أو غير الرسمية أو غير المحمية أو غير المستقرة أو غير المدفوعة الأجر، وهو ما يقف حجر عثرة أمام تمكينهن.

٨ - وشدد المشاركون على أن الاستدامة الاقتصادية ترتبط ارتباطا جوهريا بالاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، وهي الأعمال التي تثقل كاهل النساء والفتيات على نحو غير متناسب. ولا تدرَج أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في القياسات الوطنية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنها تساهم بقدر كبير في ذلك الناتج، وعادة ما لا تؤخذ بعين الاعتبار في السياسة الاقتصادية.

٩ - ومن الأمثلة على التدابير الرامية إلى الحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين آليات الرقابة، ونظم المكافأة، وعمليات التفاوض الجماعي، والشكاوى الفردية، وتقديم التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان. وتشترط إحدى الاستراتيجيات على أصحاب العمل الذين لديهم أكثر من ١٠٠ موظف تقديم تقارير عن المساواة في الأجور.

١٠ - وأقر المشاركون بأهمية الجماعات المعنية بحقوق المرأة والنقابات في دعم حصول المرأة على العمل اللائق والحماية الاجتماعية، التي تشمل جوانب من قبيل رعاية الأطفال والرعاية الصحية والحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية. وأقر المشاركون بأن حق المرأة في التنظيم النقابي حق يجب حمايته.

البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية: المتابعة والاستعراض

١١ - لقد أعرب المشاركون عن التزامهم بتعزيز عملية جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وفي الوقت نفسه، أقر المشاركون بأن متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية يطرحان تحديات من منظور البيانات.

١٢ - ولاحظ المشاركون أنه لا بد من تحديث المؤسسات والنظم الإحصائية ومن تحسين القدرات التقنية ليُسترشد بها على نحو أفضل في اتخاذ القرارات والإجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن شأن هذا أن يتطلب التزامات مالية كبيرة وتعبئة قدر كبير من الموارد.

١٣ - وسيحتاج كل بلد إلى تكييف أساليب جمع البيانات وإجراء الإحصاءات، مثل إجراء الدراسات الاستقصائية والمقابلات وجمع البيانات الضخمة، وإلى استخدام تلك الأساليب حسبما يقتضيه السياق الوطني. وعلى نفس المنوال، يحتاج كل بلد إلى بناء إطار أو نظام وطني للاضطلاع بعمليات المتابعة والاستعراض. وسلط المشاركون الضوء على الطابع التكاملي للبيانات الكمية والنوعية؛ على أن البيانات النوعية كثيرا ما تكشف الجوانب الخفية لخبرات النساء والفتيات واحتياجاتهن ومصالحهن.

المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية

١٤ - لم يكن هناك بد من إدماج الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية كي ”لا يتخلف أحد عن الركب“. وبالإضافة إلى تنفيذ مجمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، سُلِّط الضوء على المثال المتعلق بأهداف التنمية المستدامة الثلاثة المتصلة بالأمن الغذائي والطاقة المستدامة وتغير المناخ، وعُرضت الاستراتيجيات الجارية لتنفيذ تلك الأهداف من منظور المساواة بين الجنسين. وكانت هناك دعوة لإنشاء آليات للتنفيذ من شأنها أن تنهض بالسياسات النسائية مع القيام في نفس الوقت بمساءلة المؤسسات المالية العامة والخاصة، وذلك في مجالات منها تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ وتمويل التنمية.

١٥ - ولفت بعض المشاركين الانتباه إلى العقبات الهيكلية العالمية، مثل القواعد المالية والتجارية والاستثمارية، التي تحول دون تحقيق الأهداف المبينة أعلاه. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات المقترحة للتصدي لهذه العقبات في بناء التضامن الإقليمي فيما بين الوزارات وفيما بين الحركات الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن تلتمس الحركات النسائية إقامة

تحالفات مع واضعي السياسات التقدمية والنسوية بغية التصدي للعقبات الهيكلية التي أدت إلى ظهور عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال عدم المساواة وإلى استمرارها. وأشار بعض المتكلمين إلى أن السياسات النسائية ينبغي أن ترتكز على الواقع الإقليمي كي يتسنى إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في ظل السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية. ويستلزم تنفيذ منهاج عمل بيجين بالاقتران مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قيام المؤسسات الإنمائية الوطنية والإقليمية بإعادة بناء التضامن الإقليمي من أجل تحقيق العدالة الجنسانية والبيئية والاقتصادية.